**بحث مقدم للمشاركة في الملتقى الدولي بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة المسيلة**

**مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر بعنوان:**

**إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة**

**يومي 15 و 16 نوفمبر 2011**

**عنوان المداخلة**

 **المشروعات الصغيرة والمتوسطة كآلية لمكافحة البطالة في الدول العربية**

**د. زكية مقري و د. نعيمة يحياوي**

المؤسسة : كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة باتنة

الهاتف: 0667879373

الفاكس: 033860620

البريد الالكتروني: megrizakia@yahoo.fr

**المحور الرابع:** **دراسات وتجارب دولية في القضاء على البطالة**

**الملخص:**

 يشكل حل مشكلة البطالة أكبر التحديات التنموية التي تواجه الدول العربية، وذلك لكون معدلات البطالة فيها هي الأعلى في العالم، ولأن قوة العمل العربية تنمو بمعدل أسرع مقارنة بأقاليم العالم الأخرى. مما يتطلب إيجاد حلول سريعة وناجعة لمشكلة البطالة في الدول العربية، خاصة وأن البطالة تتركز بين الشباب والباحثين عن عمل لأول مرة، وما قد يترتب عن ذلك من تداعيات اجتماعية.

 وتدور الكثير من التوقعات الرسمية وغير الرسمية حول اعتبار أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة ستكون قاطرة للنمو الاقتصادي في الدول العربية في العقود القادمة. ويتجلى دور هذه المؤسسات في خلق الوظائف ومكافحة البطالة، وستعمل هذه الورقة على تحليل واقع سوق العمل في البلدان العربية والوقوف على أهم الفرص والمعوقات، ثم التعريف بمفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها بالنسبة للدول العربية. علاوة على عرض أهم التحديات التي تواجه تنمية هذه المشروعات. وأخيرا ستتم صياغة توصيات بخصوص السياسات اللازمة لمرافقة هذه المشروعات لتنميتها وتفعيلها وتعظيم دورها في التشغيل وخلق فرص العمل في الدول العربية.

 **Résumé:**
       La résolution du problème du chômage est le plus gros défis de développement auxquels sont confrontés les pays arabes, au fait que le chômage est le plus élevé dans le monde, et parce que la main-d'œuvre arabe se développe à un rythme plus rapide par rapport à d'autres territoires du monde. Cela exige une solution rapide et efficace à ce problème, surtout depuis que le chômage est concentré chez les jeunes et les demandeurs d'emploi pour la première fois, et peut entraîner aussi de mauvaises conséquences sociales.

      Beaucoup d'attentes, formelles et informelles, prétendent que les PME seront la locomotive de la croissance économique dans les pays arabes dans les prochaines décennies. Le rôle de ces institutions se reflète par la création d'emplois et la lutte contre le chômage. Bien que cet article vient dans le but d'analyser la réalité du marché du travail dans les pays arabes et d'identifier les principales opportunités et contraintes. Ensuite il introduit le concept de PME et son importance pour les pays arabes, et présente les défis les plus importants de développement de ces projets. Enfin, des recommandations seront élaborées sur les politiques nécessaires pour accompagner ces projets pour leur développement et leur activation et de maximiser leur rôle dans l'emploi dans les pays arabes

.

Écouter

Lire phonétiquement

Donner son avis sur la traduction

Exemple : Saisissez "marhaban" et insérez un espace avant "مرحبا".

|  |
| --- |
|  |

**المشروعات الصغيرة والمتوسطة كآلية لمكافحة البطالة في الدول العربية**

**المقــدمة:**

 يعاني الواقع العربي جملة من العوامل التي تشكل كوابح تعيق التنمية والتطوير الاقتصادي والاجتماعي. وفي مقدمة هذه العوامل تأتي البطالة والنمو السكاني وضعف معدلات النمو وشح الاستثمارات وغيرها. وقد جاءت الأزمة المالية العالمية لترخي بظلالها على هذا الواقع وتجعله أكثر قتامة. وعلى الرغم من الفروق في الواقع الاقتصادي بين الدول العربية، إلا أن هناك شؤون مشتركة تحتاج إلى رؤيا متكاملة في سبيل القيام بوضع خطط متكاملة بهدف التخفيف من وطأة الأزمة الحالية وبخاصة فيما يتعلق بالشباب العربي .

 وللتخفيف من شدة البطالة ومحاولة التحكم فيها، يقترح الخبراء والمنظرون والكثير من التقارير العربية والمحلية والدولية على الاهتمام بإقامة مشاريع ومؤسسات صغيرة ومتوسطة، بعد ما حققه هذا القطاع باقتصاديات دول كثيرة في مجال التنمية وتحسين مؤشراتها الاقتصادية، وتفاعله وتكييفه السهل والسريع مع المحيط الاجتماعي المتواجد به، واستحواذه على أكبر نسبة توفير لفرص العمل. ولوضعهذه الآليات موضع التنفيذ بالدقة المطلوبة التي من شأنها أن تضمن تحقيق الأهداف المرجوة، لابد من الاستفادة من خبرات وتجارب الدول التي تقوم بتطبيق هذا النظام، والتعرف على الآلية المعمول بها في تحديد المستحقين والموارد المالية وآليات الإنفاق وتنصيب أجهزة رسمية، تهدف إلى إعداد برامج توظيف العمالة وتنشيط سوق العمل، كما تشجع الاستثمار الخاص في هذا الاتجاه.

 بهذا المنطلق، أصبح من الضروري الاستفادة من خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،كوسيلة جد فعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي ظل معطيات ظاهرة البطالة التي تعاني منها الدول العربية، تطرح الإشكالية التالية:

**كيف تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توظيف اليد العاملة بما يعمل على التخفيف من حدة البطالة في الوطن العربي؟**

إن الإشكالية السابقة تطرح سؤالين فرعين، وهما:

- ما هو واقع سوق العمل في البلدان العربية، وما هي التحديات التي تواجهها؟

- كيف تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كبح جماح تنامي ظاهرة البطالة في الدول العربية؟

**أولا:تحليل واقع سوق العمل في البلدان العربية**

1. **سوق العمل العربية: الواقع والتحديات**

 تلح مشكلة إيجاد فرص عمل جديدة للداخلين الجدد فى سوق العمل خلال هذا العقد أكثر من أي وقت مضى وذلك لطبيعة المرحلة الديمغرافية التي يمر بها السكان العرب. فقد بلغ إجمالي عدد السكان في الدول العربية في عام 2009 حوالي 340 مليون نسمة، أي بزيادة بلغت حوالي 8 مليون نسمة عما كان عليه في عام2008 ، وبمعدل نمو يقدر بحوالي2.3 %.[[1]](#endnote-2)

 وتشير البيانات المتاحة إلى أن نسبة السكان في الفئة العمرية في سن النشاط الاقتصادي (65-15 سنة) بلغت في عام 2008 حوالي62.5 % من إجمالي عدد السكان في الدول العربية. ومازالت نسبة (الفئة العمرية) أقل من 15 سنة تمثل حوالي ثلث سكان تلك الدول، بالرغم من تراجع معدل الخصوبة الذي انخفض من حوالي 4.1 في عام 2000 إلى حوالي 3.2 طفل لكل امرأة في عام 2008. ويتفاوت مستوى نسبة هذه الفئة العمرية فيما بين الدول العربية. أما حجم العمالة ومعدل النمو فيقدر عدد القوى العاملة، في عام2008 ، بحوالي 136.4 مليون نسمة وهو ما يمثل حوالي41.1 % من إجمالي عدد السكان في الدول العربية في العام نفسه. ويرجع انخفاض هذه النسبة بالمقارنة الدولية إلى ارتفاع عدد السكان دون 15 سنة، وضعف مساهمة المرأة في سوق العمل رغم اتجاه هذه المساهمة للزيادة.[[2]](#endnote-3)

 وعموما تتسم القوى العاملة العربية بانخفاض نسبتها إلى إجمالي السكان، و تدني مستوى إنتاجيتها بسبب انخفاض مستويات التعليم والتدريب المهني، إضافة إلى تضخم حجم العمالة المتعاقدة المؤقتة، وارتفاع نسبة العمالة غير الماهرة. ناهيك عن قلة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي وارتفاع مساهمة القطاع العام في تشغيل العمالة خاصة من ذوي المؤهلات العليا، على الرغم من تفاوت ذلك من دولة عربية لأخرى. وفيما يلي عرض لأهم خصائص أسواق العمل العربية بصفة عامة:[[3]](#endnote-4)

* من بين انعكاسات التطورات الاقتصادية الدولية تأثيرات الأزمة الاقتصادية العالمية التي انتقلت من القطاع المالي إلى الاقتصاد الحقيقي، فقد شهد عام2009 ، وكما كان متوقعاً، امتداد وانتقال الآثار السلبية لتلك الأزمة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية بما فيها الدول العربية. ولقد كان أثر الأزمة الاقتصادية العالمية على الدول العربية ككل محدوداً نسبياً، حيث تراجع متوسط معدل النمو بالأسعار الثابتة من6.6 % في عام 2008 إلى حوالي1.8 % في عام2009 . بينما سجل النمو انكماشاً في عدد من الدول والأقاليم الأخرى، إلا أن تأثير الأزمة على الدول العربية فرادى تباين مع اختلاف وضع كل دولة عند بداية الأزمة، ومدى انفتاحها على الأسواق الخارجية، وحسب طبيعة الإجراءات المتخذة لمواجهة تلك الآثار.[[4]](#endnote-5)

 و قد تنبهت منظمة العمل العربية إلى مخاطر الأزمة على التشغيل في البلدان العربية، فخصص تقرير المدير العام للدورة (36) لمؤتمر العمل العربي ملحقًا خاصا بالأزمة. وعقد خلال نفس الدورة جلسة خاصة بدراسة آثار الأزمة على البلدان العربية. وشاركت البلدان العربية بفعالية في الدورة (98) لمؤتمر العمل الدولي (جوان 2009)، وكان موضوع الدورة الرئيسي أثر الأزمة العالمية على التشغيل ونتج عن ذلك الميثاق العالمي لإيجاد فرص العمل.[[5]](#endnote-6)

* ويقدر المعدل العام للبطالة في العالم العربي بنحو 14% (حسب بيانات (2006)،[[6]](#endnote-7) وقد وصفته منظمة العمل العربية في تقارير سابقة بأنه الأسوأ بين جميع مناطق العالم بما في ذلك أفريقيا جنوب الصحراء، وكانت الغالبية للشباب المتعلم، بما يعنى وجود ما يزيد عن 17 مليون عاطل عن العمل في جميع البلدان العربية على أقل تقدير. وتشير إحصاءات البنك الدولي والمنظمة العربية إلى ضرورة توفير فرص عمل من 80 إلى 100 مليون فرصة، حتى العام2025 ، ويعنى ذلك وجوب استحداث 6 ملايين وظيفة جديدة سنويا إذا أردنا لمعدلات البطالة ألا تتفاقم، فيما كان يوفر العالم العربي قبل ذلك من مليونين إلى 3 ملايين فرصة عمل سنويا. وهو ما يُشَكِّلُ عبئًا كبيرًا على الحكومات في العالم العربي، حيث أن المنطقة تبقى ذات المعدلات الأعلى في البطالة بين الشباب، إذ تمثل 25%.[[7]](#endnote-8) وأكد المدير العام لمنظمة العمل العربية، أحمد لقمان، أن مشكلة البطالة في العالم العربي تتفاقم بسبب عدم توجيه الاستثمارات الأجنبية، مما يهدد السلام الاجتماعي في الدول العربية التي تعانى زيادة رهيبة في أعداد العاطلين. وطالب لقمان القمة العربية بوضع قضية التشغيل على أولوية المشروعات التنموية في العالم العربي من خلال توجيه استثمارات كبيرة في قطاع الخدمات التي تستوعب العدد الأكبر من العمالة مع مراعاة التوزيع الجغرافي للاستثمارات داخل كل دولة، مشيرا إلى أن نسبة البطالة الحقيقية تتعدى 18% من سكان العالم العربي، وتصل نسبة الشباب منهم إلى 60%.[[8]](#endnote-9) وحذر لقمان الرؤساء والملوك العرب من التهديدات الاجتماعية التي تنتج عن إهمال هذه المشكلة والتي قد تؤدي إلى سوء الأوضاع الاقتصادية والسياسة في البلدان العربية.[[9]](#endnote-10)
* كما تثير مشكلة المتعطلين عن العمل من خريجي الجامعات والمعاهد الفنية العليا تحديا خاصا ومعدل البطالة بينهم يقدر بنحو 26.8% في المغرب و19.3% في الجزائر و17.7% في الأردن.
* إن معدل النمو للإناث في سوق العمل يتجاوز 4% سنويا وذلك لإقبالهن على التعليم وزيادة استعدادهن للعمل قدرة وبحثا عنه وما يتولد عليه من زيادة مشاركتهن في النشاط الاقتصادي. وخلال الفترة الماضية زادت معدلات مشاركة الإناث في النشاط الاقتصادي من 22% إلى 26.6%. ومع ذلك تبقى معدلات المساهمة هذه من أدنى المعدلات في المنطقة مقارنة بمناطق العالم الأخرى. وتعد معدلات البطالة بين الإناث هي الأعلى مقارنة بالذكور إذ بلغت عام 2006 أربعة أضعاف نصيب الذكور في مصر، وثلاثة أضعاف في سوريا، وضعفين في الأردن. لكن تكاد المعدلات أن تتساوى في حالات البحرين والجزائر وتونس والمغرب.
* سجل أيضا تفاوت الدخل وسوء توزيع الثروة ليس فقط بين الدول العربية ولكن أيضا داخل الدولة الواحدة. ولقد رصدت منظمة العمل الدولية انخفاض نصيب العمل في الناتج العالمي، بل وانخفاض مستوى الأجور الحقيقية في بعض الدول النامية.
* كما سجل تزايد نسبة التوظيف في القطاع الحكومي والعام خاصة بدول الخليج العربية حيث تتركز العمالة الوطنية بدول الخليج في القطاع الحكومي والعام، على حين تتركز العمالة الوافدة بالقطاع الخاص. ولا يخضع التعيين في القطاع الحكومي لنفس معايير الكفاءة والإنتاجية السائدة في القطاع الخاص، مما قد يشير إلى ارتفاع نسب البطالة المقنعة بين فئات العاملين الوطنيين. وتتركز العمالة الوافدة في قطاعات الصناعة وتجارة الجملة والتجزئة والبنوك والمستشفيات والمطاعم والفنادق والبناء والتشييد، ويتطور هذا القطاع الأخير في الدول العربية وبوجه خاص في دول الخليج العربية التي تعتمد فيه على العمالة الوافدة. ويقدر حجم التشغيل في هذا القطاع بنحو 10% من التشغيل الكلى في بلدان مثل اليمن والجزائر وترتفع إلى حوالي 26% في قطر.
* يلاحظ أيضا تفاوت الاقتصاديات العربية في استيعاب العمالة بالدول العربية، حيث يتبين من خلال البيانات الواردة في التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2008 أن قطاع الخدمات يوظف حوالي 55.8% من إجمالي القوى العاملة العربية مقابل حوالي 27.7% في قطاع الزراعة، و16.5% في قطاع الصناعة.

 وبشكل عام يمكن القول إن سوق العمل العربية تعاني من عدة ضغوطات نذكر منها ما يلي:

1. ضغوط سكانية لزيادة حجم الداخلين الجدد لسوق العمل.
2. ضغوط اقتصادية لزيادة حجم الديون وخدماتها، وتنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي، وإعادة الهيكلة لدعم اقتصاد السوق، وخفض الدين العام، وترشيد الإنفاق العام، وتحقيق مزيد من الانفتاح الاقتصادي.
3. تباطؤ النمو الاقتصادي.
4. ضعف مستوى الإنتاجية في معظم القطاعات الاقتصادية.
5. سوء التخطيط التربوي وعدم التوافق بين مخرجات التعليم والتدريب المهني والتقني واحتياجات سوق العمل.
6. تراجع ملحوظ في حركة تنقل الأيدي العاملة العربية والتي ساهمت لعقود من الزمن في تخفيف أعباء البطالة في بلدان الإرسال العربية، بالإضافة إلى الهجرة العائدة من أوروبا نتيجة تقليص فرص العمالة العربية لصالح عمالة من أوروبا الشرقية في إطار توسعات الاتحاد الأوروبي.

####  حقائق وأرقام تبعث على القلق

      قال المدير العام لمنظمة العمل الدولية، خوان سومافيا، إن عدد العاطلين عن العمل وصل إلى 205 مليون في عام 2010، دون تغيير يذكر عن عام 2009، بزيادة تقدر بنحو 27.6 مليون عاطل عما كانت عليه خلال الأزمة العالمية في عام 2007. وتتوقع منظمة العمل ارتفاع معدلات البطالة في العالم بنحو 6.1% خلال عام 2011 مما يعني أن 203.3 مليون شخص سيكونون عاطلين عن العمل، في الوقت الذي سجل فيه سوق العمل انتعاشا متفاوتا مع استمرار معدلات البطالة العالية.[[10]](#endnote-11) ومع أن هناك تحسن مرتقب ينطبق على كافة مناطق العالم، إلا أنه يستثني المنطقة العربية بدولها المتوزعة على منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وفي هذا السياق، يتوقع تقرير منظمة العمل الدولية أن تستمر ظاهرة بطالة الشباب في الارتفاع في العالم العربي حتى في سنة 2011.[[11]](#endnote-12)

 وفي تقرير سابق لمنتدى دافوس الاقتصادي العالمي ذكر فيه «أن نسبة البطالة بالدول العربية بلغت نحو 15%، وأن عدد العاطلين عن العمل قد يبلغ 80 مليون شخص عام 2013». أما مجلس الوحدة الاقتصادية التابع لجامعة الدول العربية، فقد قدّر في تقرير سابق له «أن نسبة البطالة في الدول العربية تتراوح ما بين 15 إلى 20%. وتتباين معدلات البطالة في الدول العربية في آسيا، عن الدول العربية في أفريقيا، حيث بلغت نسبة البطالة 16.1% في الدول العربية في أفريقيا، مقابل 13.8% في الدول العربية في آسيا. كما أظهرت معدلات البطالة تبايناً ملحوظاً بين الدول العربية، ففيما بلغت 1.7% في دولة الكويت، بلغت 50% في جيبوتي. وكانت نسبة البطالة 7.5% في سلطنة عمان. فيما ارتفع معدل البطالة في بعض الدول العربية في أفريقيا مثل ليبيا إلى 10%، ومصر إلى 10.7%، وتونس إلى 14.2%، والعراق إلى 29%.[[12]](#endnote-13)

1. **خصائص ومظاهر البطالة في الوطن العربي:**

 إن البطالة في الوطن العربي تحمل خصائص معينة لابد من أخذها في الحسبان حين وضع الحلول المتاحة لها، وأهم هذه الخصائص:[[13]](#endnote-14)

1. البطالة ظاهرة شبابية.
2. ضعف الخبرة المهنية المتوفرة لدى العاطلين عن العمل.
3. غياب التدريب المهني الموجه لسوق العمل لغياب التخطيط.
4. الهوة الكبيرة بين التأهيل التعليمي للشباب -إن توفر- وبين متطلبات سوق العمل.
5. نسبة الإناث المرتفعة من البطالة.

 تتصدر البطالة بخصائصها المذكورة إذن المشاكل الرئيسية التي تواجه كثيرًا من الدول العربية في المرحلة الراهنة، وتعتبر البطالة ظاهرة ذات أبعاد اجتماعية وسياسية واقتصادية متشعبة لابد من أن تشكل محور اهتمام للحكومات العربية عمومًا.

 ومن بين ما يميز العالم العربي عن غيره من بلدان العالم، مظاهر وأشكال بطالة مستحدثة تتحمل الحكومات وزر هذه الاختلالات، إذ تأخذ البطالة أشكالا جديدة منها:[[14]](#endnote-15)

1. **البطالة بين الأميين أقل منها بين المتعلمين!:**

 وبالرغم من أن التحصيل التعليمي للفرد ينبغي أن يكون له تأثيرٌ واضح في الظفر بفرص العمل، وعلى مستوى الأجر الذي يتلقاه الفرد؛ بحيث يكون الفرد الأعلى تعليمًا صاحبَ فرصة أقوى في الحصول على عمل ذي أجر أفضل. فقد أظهر تقرير منظمة العمل العربية الاستغراب من أن تكون معدلات البطالة بين الأميين هي الأدنى في غالبية البلدان العربية، ومن المؤسف أن ترتفع هذه المعدلات لذوي التعليم المتوسط والثانوي والتعليم الجامعي.

 وأشار التقرير إلى أن ظاهرة البطالة بدأت تظهر وتتنامى بين خريجي التعليم والتدريب المهني والتقني مما حفز بعضَ الدول العربية على مراجعة منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني وتطوير استراتيجياته وسياساته بهدف التأثير في العمالة بما يتطلبه ذلك من برامج تدريب متنوعة المدة ومرتبطة بحاجات الإنتاج والشركات، وبذل جهود لتطوير برامج التعليم والتدريب المهني والتقني لتكون مخرجاته أفضل من حيث المواءمة مع احتياجات سوق العمل ومتطلباته.

1. **جودة التعليم والبطالة**

 ذكرت مجلة الايكونوميست البريطانية ذائعة الصيت في عددها الصادر بتاريخ 15 أكتوبر 2009 تقريرا عن جودة التعليم في الدول العربية وعلاقة ذلك بالبطالة المتفشية بين الشباب ومن ضمن ما ذكرت بالنص ما يلي: "إن الفجوة القائمة بين جودة التعليم لدى العرب ومع الآخرين لنفس المستوى من النمو ما زالت مخيفة، وهى أحد الأسباب المؤدية إلى بطالة الشباب"، ووفقا لدراسة حديثة أجريت بواسطة فريق من الاقتصاديين المصريين أوضحت أن التخلف المهاري للقوى العاملة هو العامل الذي يفسر عدم تمكن النمو الاقتصادي السريع انتشال عدد أكثر من الناس من الفقر.[[15]](#endnote-16)

     إن أكثر الدراسات المقارنة لنظم التعليم دقة وصرامة، والتي تأتى على هيئة مسح علمي يطلق عليها الاتجاهات في دراسة الرياضيات والعلوم الدولية، حيث تجرى كل أربع سنوات، هذه الدراسة قد أوضحت في آخر تقاريرها في عام 2007 وبعد إجراء الاختبارات بـ 48 بلدا، لوحظ أن الـ 12 بلدا عربيا المشارك في هذه الاختبارات قد حقق نتائج أقل من المعدل، وبصورة قاتمة فإن أقل من 1% من الطلبة المشاركين في الاختبارات التي تتراوح أعمارهم بين 12 و 13 سنة من 10 دول عربية قد وصلوا إلى مراحل متقدمة من المؤشر في العلوم مقارنة مع 32% لأقرانهم من سنغافورة و 10% من الولايات المتحدة الأمريكية. فقط دولة عربية واحدة هي المملكة الأردنية الهاشمية، استطاعت تسجيل مؤشر أعلى من المعدل الدولي وبنسبة  5% للعمر 13 سنة وهؤلاء هم فقط الذين وصلوا لمراحل متقدمة من الاختبارات.[[16]](#endnote-17)

1. **صعوبة رصد مساهمة المرأة:**

 وحسب مصادر متطابقة من منظمة العمل العربية وتقارير التنمية البشرية في الدول العربية، فإن بطالة المرأة تصل إلى حدود مفزعة في كثير من الدول العربية، على اختلاف سجلها الإنمائي ومستويات الدخول: فخلال الفترة من 1990 إلى 2005 بلغ معدل البطالة بين الإناث في الأردن%41,6 ، و %39,6 في اليمن، و%36,7في عمان، وفي موريتانيا%27,4 ، وفي مصر%25,1 ، وبلغت %23,9 في السودان. أما ماذا حدث ويحدث بعد انفجار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، بالنسبة للمرأة بالذات في عموم الدول العربية، فسوف يكون الأشد، وخاصة في ضوء تراجع فرص تشغيلها. ومن الملاحظ أن "التعيينات الجديدة للعمالة "أو "خلق مناصب الشغل" في ظل الأزمة بالمؤسسات العربية العامة والخاصة تركُّز على الذكور أكثر من الإناث، بوجه عام، لعوامل تاريخية واجتماعية وثقافية. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإن موجة "الاستغناء" عن العمالة في ظل الأزمة، أو ما يطلق عليه "تسريح العمالة" تطال أول ما تطال، العنصر النسائي بالتحديد.[[17]](#endnote-18)

1. **دعم التأهيل والنظم المعلوماتية:**

 يمكن العروج على تجاربَ عدد من الدول العربية في مواجهة البطالة ومن بينها:المملكة الأردنية من خلال إنشاء نظام وطني لمعلومات الموارد البشرية بهدف تعزيز القدرات الوطنية في مجال توفير نظم المعلومات وقواعد البيانات، واستخدامها لأغراض التخطيط ورسم السياسات. وقد اكتمل تنفيذ هذا المشروع في عام 2008 بتمويل من الحكومتين الأردنية والألمانية. وفي قطر تم إنشاء نظام العمل الوطني، وهو نظام الكتروني يحتوي على أحدث البيانات المتعلقة بمتطلبات سوق العمل المستقبلية. وفي المملكة العربية السعودية أنشأ صندوقًا خاصًّا لتشغيل المواطنين في القطاع الخاص، وهو صندوق تنمية الموارد البشرية الذي يقوم بعدة مهام من بينها تقديم الإعانات لتأهيل القوى العاملة الوطنية وتدريبها وتشغيلها في القطاع الخاص، والمشاركة في تكاليف تأهيل القوى العاملة الوطنية وتدريبها ودعم تمويل برامج ميدانية ومشاريع وخطط ودراسات تهدف لتوظيف السعوديين، وغيرها من الأنشطة.[[18]](#endnote-19)

 وعى الرغم من الجهود المبذولة لا تزال أنظمة المعلومات تفتقد إلى الدقة والخبرة في تسييرها ولا تزال الإحصائيات والبيانات المصرح بها بعيدة عن الواقع بكثير، مما يساهم في إفشال أي إجراءات علاجية. وفي هذا الصدد يجب التأكيد على أهمية توافر منظومة معلوماتية تحوي جميع البيانات الكمية الأساسية وغير الكمية بما يعكس سياسات التشغيل والتوظيف، والحَراك المهني، والمواءمة بين العرض والطلب، وتشريعات العمل، وغير ذلك.

1. **قضايا التنقل والهجرة والانتحار:**

 تشير إحدى المقالات إلى أن أحد المظاهر المستعصية للبطالة هو الهجرة غير الشرعية بالإضافة إلى منافسة العمالة الأجنبية، فيقول المقال أن العمالة الأجنبية في مصر، تزايدت أعدادها بصورة كبيرة، وأصبحت ظاهرة تمثل خطراً حقيقياً، ليس علي الاقتصاد الوطني فحسب ولكن أيضاً علي الشباب العاطل، الذي يعاني الأمرين بحثاً عن فرصة عمل.

|  |
| --- |
|  |
|  |
|  |

 لقد ارتفع عدد العاطلين إلى 12 مليون شاب، حسب التقدير الواقعي لخبراء متخصصين، حيث أن التقرير الرسمي يدور حول ما بين 2 و3 ملايين عاطل.انتحر من هؤلاء العاطلين المئات، والآلاف غيرهم لجئوا إلى الهجرة غير الشرعية، وماتوا غرقاً في مياه البحر، وآلاف آخرون يتقدمون بطلبات لوزارة القوى العاملة والهجرة للسفر إلى الخارج، إلى دول عربية وأجنبية بهدف العمل.

 ووسط ضياع ملايين الشباب أمام غول البطالة، نجد انتشار العمالة الأجنبية في طول البلاد العربية وعرضها، فالآلاف منهم يعملون بتراخيص، وغيرهم الكثير يعملون بعيداً عن الرقابة، بعد أن دخلوا البلاد بتأشيرات سياحية مخالفين بذلك القانون.

 والسؤال: هل البلدان العربية في حاجة إلى هذه العمالة، ولماذا الاستعانة بها في بعض القطاعات الرسمية والخاصة، وأين الجهات الرقابية المعنية بالتصدي للعمالة الوافدة؟! إن الإحصائيات حول أعداد العمالة الأجنبية في مصر مثلا متضاربة، فآخر تقرير صادر عن وزارة القوى العاملة والهجرة، كشف عن وجود 25 ألف عامل أجنبي يعملون في مصر، ويتمركزون في قطاعات حيوية في المجتمع، وتتنوع جنسياتهم بين دول عربية والأمريكيتين وبريطانيا، ودول أفريقية وآسيوية.[[19]](#endnote-20)

 وهناك إحصاءات غير رسمية تشير إلي وجود ما يزيد على 2 مليون من العمالة الأجنبية في مصر، حيث إن التقارير الحكومية تغفل مئات الآلاف الذين يعملون دون تراخيص في قطاعات عديدة، فضلاً عن الذين يجوبون الشوارع والمنازل ببيع بضاعتهم بالسلع مثل العمالة الصينية والفلبينية، وبخلاف العاملين من الأفارقة الذين يتمركزون في ميادين العاصمة مع الباعة الجائلين.[[20]](#endnote-21)

 ويشير نفس المقال إلى وجود عدة أسباب أدت إلى تنامي هذه الظاهرة، فبالرغم من وجود قوانين تحدد مسار العمالة الأجنبية إلا أن لا أحد يلتزم بها. فمن المفروض بأن تتم الاستعانة بالخبرات الأجنبية النادرة، وغير المتوافر من الخبرات المحلية، بشرط تدريب العمالة المحلية، فضلاً عن أنه لابد من حصول العامل الأجنبي على تصريح للعمل في وزارة القوى العاملة قبل أن يمارس العمل، ولكن ذلك لا يحدث، فهو يعمل أولاً، ثم يحاول بعد ذلك استخراج التصريح، وفي حالة صعوبة استخراجه، يتم التشغيل بشكل عشوائي وغير الرسمي والمخالف للقوانين. ومن المفترض تشديد الرقابة من قبل الجهات المعنية. بالإضافة إلى إشارة إلى أن استيراد العمالة الأجنبية يعني الاستفادة لأصحاب الأعمال فقط، فرجال المال لم تعد تحركهم الدوافع الوطنية، بقدر النظر لمصالحهم الخاصة، فالعمالة الأجنبية تؤثر على الاقتصاد بالسلب، لأن ناتج العامل الأجنبي، يتم تحويله للخارج، فضلاً عن أنه لا يقوم بتسديد الضرائب للوطن، وبالتالي غالباً ما يلجأ رجال الأعمال للعمالة الأجنبية بسبب انخفاض إنتاجية العامل، والتي يجب التوقف أمامها.

 ولإصلاح هذا الوضع يجب وضع السياسات التي تعالج ذلك، بإصلاح نظام التعليم، والاهتمام بالتعليم الفني، والتدريب المهني، وتقليل سطوة رجال المال والأعمال علي الاقتصاد الوطني، والقضاء على الاحتكارات ومنع التزاوج بين السلطة وأصحاب المال، ووضع تشريعات تحد من وجود العمالة الأجنبية. فهناك غفلة وإهمال من جانب الحكومات في تنظيم وجود العمالة الأجنبية، والتي يجب أن تقوم باتخاذ إجراءات صارمة للتصدي لزيادة العمالة الأجنبية والتي تزيد من حجم البطالة بين الشباب في البلاد.[[21]](#endnote-22)

 وقد ساهمت الهجرة إلى دول الخليج في الحد من مشكلة البطالة في بعض الدول كالأردن وفلسطين ومصر وسورية ولبنان والمغرب ولو بشكل طفيف، إلا أن حجم التنقل إلى هذه الدول بدأ بالتضاؤل نتيجة لتطبيق برامج توطين الوظائف والمنافسة الشديدة التي يواجهها المهاجرون من العمالة الآسيوية وغير الآسيوية على فرص العمل المتاحة في أسواق العمل الخليجية. ومن الجدير بالذكر أن إمكانية التنقل هي في الغالب مقصورة على حملة الشهادات العليا والمهارات المميزة، وتقل هذه الإمكانية بشكل كبير أمام الأيدي العاملة ذات المهارة المتدنية التي تسعى للعمل في أنشطة اقتصادية معينة كالإنشاءات والخدمات نتيجة للمنافسة الحادة من قبل العمالة الآسيوية التي تقبل بالعمل مقابل أجور متدنية في غالب الأحيان. وبناء على ذلك، يصبح توفير فرص العمل المنتجة، والمربحة، في المجتمعات التي ينتشر فيها الفقر وتتفاقم البطالة وتضعف شبكات الحماية الاجتماعية، أهم سبل مكافحة الفقر، والتخلف بوجه عام.[[22]](#endnote-23)

1. **أهم أسباب تفاقم ظاهرة البطالة**

 تعود أسباب البطالة إلى عدة عوامل منها الاقتصادية ومنها السياسية والاجتماعية والمهنية والتقنية...إلخ. ونكتفي هنا بذكر ثلاثة أسباب رئيسية أدت إلى تفاقم مشكلة البطالة في المنطقة العربية:[[23]](#endnote-24)

**أولا:** تراجع قدرة القطاع العام على تشغيل كافة الأيدي العاملة العربية مع الارتفاع المستمر في أعداد الداخلين الجدد لأسواق العمل. فالقطاع العام يشغل حاليًا حوالي ثلث العاملين في المنطقة. ويعاني هذا القطاع من كبر الحجم وانخفاض الإنتاجية. ومن المتوقع أن تقل مساهمة هذا القطاع في التشغيل في المستقبل في ظل برامج الخصخصة التي تنفذها دول عربية كثير.

**ثانيا:** محدودية حجم القطاع الخاص وعدم قدرته على تحقيق فرص عمل كافية للباحثين عن العمل في المنطقة، إذ تشكل القيود المباشرة وغير المباشرة المفروضة على الاستثمار وعدم توافر البيئة الاقتصادية والسياسية المناسبة وسيطرة الدول على الاقتصاد مشكلة أساسية أمام توسع هذا القطاع وقيامه بدور فعال في دفع عجلة التنمية وتوفير فرص عمل للأعداد المتزايدة من الداخلين الجدد في أسواق العمل العربية.

**ثالثا:**انخفاض جودة التعليم ونوعيته في الدول العربية، إذ تعاني هذه الدول من توجه غالبية الشبان والشابات إلى التعليم في المجالات الأكاديمية سعيًا للحصول على فرص عمل في القطاع العام الذي يقدم الحوافز الوظيفية كالاستقرار الوظيفي والتأمين الصحي والمخصصات التقاعدية. ويفتقر النظام التعليمي في الكثير من الدول العربية إلى التركيز على المناهج التعليمية المتعلقة بالجوانب الفنية والمهنية والتي تعتبر من التخصصات التي تحتاجها أنشطة اقتصادية متعددة في أسواق العمل.

 ومما يزيد مشكلة البطالة تعقيدًا هو افتقار غالبية الدول العربية إلى المؤسسات والسياسات الفاعلة لتنظيم أسواق العمل وغياب شبكات الضمان الاجتماعي.وبالإضافة إلى ذلك فليس هناك من ينكر أن أحد أسباب اتساع نطاق تفشي البطالة في سوق العمل العربي، حديثا وعلى وجه الخصوص في صفوف القوى العاملة الشابة مصدره الأزمة المالية العالمية والانهيار المالي الذي واجه العالم منذ مطلع العام 2008، حيث شهد العالم إفلاس أو تعثر شركات صناعية ومالية عملاقة وفي سوق متطورة من مستوى السوق الأميركية، وفي أقوى قطاعاتها الاقتصادية والذي هو قطاع العقار والسيارات، وما تلا ذلك من فصل تعسفي لملايين الأشخاص في أنحاء العالم كافة، دون أي استثناء، وفي حالات أخرى شهدنا، أيضا، قبول ملايين أخرى من العمال بالعمل لبعض الوقت وبأجور زهيدة.

         هناك الكثير من المدارس المختلفة التي تنظر لأسباب تفشي البطالة، وطرق معالجة تلك الأسباب وأساليب استئصالها، بدءا من تلك التي تركز على العلاقة بين مخرجات التعليم واحتياجات السوق، مرورا بتلك التي تركز على وضع حد للتمييز القائم على الجنس النوعي (الذكر والأنثى)، انتهاء بتلك التي تركز على تعزيز الشعور بالمواطنة. وطالما أن البطالة قد تغولت إلى هذا الحد غير المسبوق، فإنه قد آن الأوان لمعالجة هذه الظاهرة بدون إبطاء عوضا عن تحجيمها وحصرها في نطاق اقتصادي محض لا تتجاوز فعاليته حدود المخدر الذي يضع حدّا مؤقتا للألم لكنه لا يستأصل جذور المرض.

**ثانيا: المشاريع الصغيرة والمتوسطة للحد من البطالة:**

1. **مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها بالنسبة للدول العربية**
2. **مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة**

 يختلف تعريف ومفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة من دولة لأخرى وفقا لاختلاف إمكانياتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية مثل: طبيعة مكونات وعوامل الإنتاج، ونوعية الصناعات الحرفية التقليدية القائمة قبل الصناعة الحديثة، والكثافة السكانية، ومدى توفر القوى العاملة ودرجة تأهيلها، والمستوى العام للأجور والدخل، وغيرها من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية التي تحدد ملامح وطبيعة الصناعات القائمة فيها. كما ويختلف التعريف وفقا للهدف منه، وهل هو للأغراض الإحصائية أم للأغراض التمويلية أو لأية أغراض أخرى.

 وصفوة القول، أن الدول الصناعية والنامية تختلفان في تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة مما يجعل من الصعوبة إجراء المقارنة بينهما، فالمشاريع التي تعتبر متوسطة في الدول النامية تعد صغيرة في الدول الصناعية، كما أن المشاريع الكبيرة في الدول النامية تعد متوسطة في الدول الصناعية.

 وفي سبيل مواجهة الصعوبات في المقارنة درجت العديد من الدول المتقدمة والنامية على تبني تعريف منظمة العمل الدولية والتي تعرف المشاريع الصغيرة بأنها المشاريع التي يعمل بها أقل من 10 عمّال والمشاريع المتوسطة التي يعمل بها ما بين 10 إلى 99 عاملا، وما يزيد عن 99 تعد مشاريع كبيرة.

1. **أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة**

 إن بداية الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كان بعد انهيار الأوضاع المالية في منتصف الثمانينيات في معظم بلدان العالم، وخاصة في عدم قدرته على الاستمرار في إنشاء المؤسسات الكبيرة وحتى الحفاظ على الموجودة منها. فالتغيرات التي شهدها العالم والتي نجم عنها تحرير التجارة والعولمة فضلا عن التقدم في الإصلاح الاقتصادي في الكثير من الدول العربية زادت من أهمية القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، لذا فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستطيع أن تساهم في الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي، وتساهم في توفير مناصب عمل جديدة، وإعادة إدماج العمل المسرحين من القطاع العام. وقد ثبتت أهمية هذه المؤسسات اقتصاديا واجتماعيا من خلال قدرتها على توزيع النشاط الاقتصادي خاصة في الخدمات والصناعات التحويلية، واتضحت نتائجها في الدول المتقدمة.[[24]](#endnote-25)

 وترجع أهمية مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأسباب التالية:[[25]](#endnote-26)

- تعتمد المشاريع الصغيرة والمتوسطة على العمالة المكثفة، وتميل إلى توزيع الدخل بصورة أكثر عدالة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، فهي تلعب دورا مهما في خلق فرص الاستخدام بما يخفف من حدة الفقر إذ أنها كثيرا ما توفر فرص عمل مقابل أجور معقولة للعمال من الأسر الفقيرة والنساء اللاتي يفتقرن إلى المصادر البديلة للدخل.

- تسهم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في رفع كفاءة تخصيص الموارد في الدول النامية، فهي تميل إلى تبني الأساليب الإنتاجية كثيفة العمالة بما يعكس وضع تلك الدول من حيث وفرة قوة العمل وندرة رأس المال. وكلما توسع نشاط تلك المشاريع في الأسواق غير الرسمية أصبحت أسعار عوامل الإنتاج والمنتجات التي تتعامل بها تعكس بصورة أفضل تكاليف الفرص البديلة مقارنة بالأسعار التي تتعامل بها المشاريع الكبيرة.

- تدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة بناء القدرات الإنتاجية الشاملة، فهي تساعد على استيعاب الموارد الإنتاجية على مستويات الاقتصاد كافة، وتسهم في إرساء أنظمة اقتصادية تتسم بالديناميكية والمرونة تترابط فيها الشركات الصغيرة والمتوسطة والمتوسطة، وهي تنتشر في حيز جغرافي أوسع من المشاريع الكبيرة، وتدعم تطور ونمو روح المبادرة ومهاراتها وتساعد على تقليص الفجوات التنموية بين الحواضر والأرياف.

- كما أن سرعة التطور التكنولوجي أدت إلى زيادة معدل تغير التقنية الإنتاجية المستخدمة في العديد من الصناعات، وبانتشار طريقة الإنتاج على دفعات أصبح من الأهمية إقامة مصانع أصغر حجما وأقل تكلفة استثمارية على أن يركز كل مصنع في إنتاج عدد قليل من السلع الدقيقة أو التي تتطلبها صناعات معينة لمواجهة طلبيات صغيرة من سلع أو خدمات معينة.

1. **مميزات المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في التشغيل**

 علاوة على دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تمثل جزءا كبيرا من قطاع الإنتاج في مختلف الدول سواء المتقدمة أو النامية، وتولي دولا عديدة اهتماما خاصا بها، فعلى سبيل المثال تعد الصناعات الصغيرة والمتوسطة مفتاح التنمية في جمهورية الهند وقد أولتها دعما متميزا حتى أطلق عليها بالابن المدلّل للحكومة، وتقدم المشاريع الصغيرة والمتوسطة العديد من المميزات التي يمكن تلخيصها بالآتي:[[26]](#endnote-27)

- سهولة تأسيسها نظرا لعدم حاجتها إلى رأس مال كبير أو تكنولوجيا متطورة، إضافة إلى قدرتها على الإنتاج والعمل في مجالات التنمية الصناعية والاقتصادية المختلفة.

- توفير فرص عمل وبكلفة استثمارية منخفضة وذلك لطبيعة الفن الإنتاجي المستخدم حيث أسلوب الإنتاج كثيف العمل خفيف رأس المال، فضلا عن تواضع مؤهلات العمالة المطلوبة مما يعزز دورها في امتصاص البطالة التي في الأغلب تتصف بتدني مستواها التعليمي والمهني وخاصة في البلدان النامية.

- نشر القيم الصناعية الايجابية في المجتمع من خلال تنمية وتطوير المهارات لبعض الحرف والمهارات.

- استغلال مدخرات المواطنين والاستفادة منها في الميادين الاستثمارية المختلفة، بدلا من تبذير هذه المدخرات في الاستهلاك.

- تغطية الطلب المحلي على المنتجات التي يصعب إقامة صناعات كبيرة لإنتاجها لضيق نطاق السوق المحلية نتيجة لانخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي أو لمحدودية حجم التراكم الرأسمالي وخاصة في الدول النامية.

- تعد هذه المشاريع صناعات مغذية لغيرها من الصناعات ولها دورها في توسيع قاعدة الإنتاج المحلي، حيث تساهم في تلبية بعض من احتياجات الصناعات الكبيرة سواء بالمواد الأولية أو الاحتياطية، بالإضافة إلى قدرة هذه المشاريع على الاستفادة من مخلفات الصناعات الكبيرة.

- لا يحتاج العاملون إلى مستويات عالية من التدريب للعمل في هذه المشاريع لبساطة التكنولوجيا المستخدمة.

- توفر منتجات هذه المشاريع جزءا هاما من احتياجات السوق المحلي، مما يقلل من الاستيراد.

- توفير العملة الصعبة من خلال تعويض الاستيراد والمساهمة في التصدير في أحيان كثيرة.

- تستطيع مواجهة تغييرات السوق بسرعة بعيدا عن الروتين، حيث تتمتع بقدر من التكييف وفقا لظروف السوق سواء من حيث كمية الإنتاج أو نوعيته، مما يعني القدرة على مواجهة الصعوبات في أوقات الأزمات الاقتصادية وفترات الركود.

 وهناك عدة عوامل تشجع على التوظيف بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. فبالإضافة للسيولة الواجب توفيرها لتمويل مختلف الاحتياجات اللازمة، والمحيط الاقتصادي والقانوني الملائم بشكل عام، نجد عوامل أخرى يمكن حصرها في العناصر التالية: تراجع المؤسسات الكبيرة وتسريح العمال منها، تشجيع الحكومات لتأسيس مؤسسات صغيرة ومتوسطة، كما أن معامل مقاومتها للأزمات جيد.[[27]](#endnote-28)

1. **أهم التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة**

 تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة بعض المشاكل والصعوبات التي تحد من قدرتها على العمل ومساهمتها في دفع عجلة النمو الاقتصادي. وتتمثل أهم هذه الصعوبات فيما يلي:[[28]](#endnote-29)

* صعوبات تسويقية وإدارية، مثل انخفاض الإمكانيات المالية، عدم وجود منافذ تسويقية منتظمة لتعريف المستهلك المحلي والخارجي بمنتجات وخدمات هذه المشاريع، تفضيل المستهلك المحلي للمنتجات الأجنبية المماثلة، عدم توفر الحوافز الكافية للمنتجات المحلية، عدم إتباع الأساليب الحديثة في الإدارة ونقص المعلومات والإحصاءات المتاحة لدى هذه المشاريع خاصة فيما يتعلق بالمؤسسات المنافسة وشروط ومواصفات السلع المنتجة وأنظمة ولوائح العمل والتأمينات الاجتماعية وغير ذلك من البيانات والإحصاءات اللازمة لتسيير أعمالها على الوجه المستهدف.
* صعوبات فنية، عادة ما تعتمد هذه المشاريع كما سبق القول على قدرات وخبرات أصحابها في العمل بصفة رئيسية، كما أنها تلجأ عادة إلى استخدام أجهزة ومعدات قد تكون بدائية أو أقل تطورا عن تلك المستخدمة في المؤسسات الكبيرة، أو لا تتبع أساليب الصيانة أو الأساليب الإنتاجية المتطورة التي تساعدها على تحسين جودة منتجاتها بما يتماشى مع المواصفات العالمية في الأسواق الدولية. كما أن اختيار المواد الخام ومستلزمات الإنتاج اللازمة لأعمال هذه المؤسسات قد لا يخضع لمعايير فنية وهندسية مدروسة.
* صعوبات تمويلية، حدود الإمكانيات المالية، نظرا لاعتمادها على التمويل الذاتي في غالب الأحيان، وتردد بعض المصارف التجارية في منح هذه المؤسسات قروضا ائتمانية متوسطة أو طويلة الأجل ما لم تقدم تلك المؤسسات ضمانات، لانخفاض مدة الائتمان أو لعدم كفايته وغيرها من العوائق.

 وتأتي الضمانات في مقدمة الأولويات الائتمانية لمؤسسات التمويل في الدول العربية عند منحها التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقد أثبتت دراسة ميدانية في مصر أن الصندوق الاجتماعي للتنمية والبنوك يعتمدان في تحديد القدرة الائتمانية للمشروع على مجموعة من العناصر الائتمانية تأتي في مقدمتها الضمانات بنسبة 92%، فالمقدرة على السداد بنسبة 4%، فطبيعة المشروع بنسبة 2%، فالمركز المالي بنسبة 1.5% فالشخصية أو السمعة بنسبة 0.5%.[[29]](#endnote-30)

 ويمكن إرجاع إشكالية التمويل في الدول العربية إلى: ضعف نطاق التمويل المتاح، ضعف الاهتمام بدراسات الجدوى، التركيز على الضمانات، طول مدة الإجراءات، افتقار مؤسسات التمويل إلى الخبرات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سياسة سعر الفائدة، ضعف نظام الرقابة والمتابعة، افتقار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الخبرات اللازمة لنشاطهم.[[30]](#endnote-31)

 لذا ينصح عادة في هذه الحالات استحداث قسم تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المصارف التجارية يهدف إلى توسيع دائرة المستفيدين من برامج الدعم والتمويل التي يقدمها المصرف لخدمة المجتمع وتلبية احتياجات العملاء، والتوجه نحو شريحة أكبر من الشباب والشابات الجادين في تطوير ذاتهم والذين لديهم طموح في إقامة مشاريع صغيرة ويفتقرون في ذات الوقت إلى مصادر الدعم اللازمة للبدء فيها، ومساندتهم إداريا في إقامة هذه المشاريع. ومن أهم وظائفه:[[31]](#endnote-32)

- مساعدة الشباب المستثمرين وأصحاب المشاريع في تأسيس أعمالهم الخاصة، وتنمية وصقل المهارات الموجودة في المشارك والتي تؤهله لأن يكون صاحب عمل ناجح.

- توجيه المستثمرين الناشئين نحو أفضل الفرص الاستثمارية المتاحة لهم وتقييم حاجة السوق لذلك النشاط، وتعليمهم السيطرة بشكل أكبر على مواردهم المالية.

- زيادة حجم التمويل وتنويع آلياته وذلك بالتنسيق لتقديم التمويل المناسب والقروض المتوسطة وطويلة الأجل لقيام المشاريع، وتقديم فترات سماح إعادة السداد طويلة نسبيا.

- إتاحة فرصة أكبر لنمو قاعدة جديدة من صغار رجال وسيدات الأعمال وتوسيع مساحة تواجدهم في أنشطة الاقتصاد الوطني.

- تشجيع قيام مشاريع صغيرة إنتاجية وخدمية، تكون دعامة ومغذية لما هو قائم من مشاريع كبيرة.

- توفير فرص عمل متجددة للشباب والشابات.

- توعية المستثمرين الناشئين بالتطورات المؤثرة في مجالات أعمالهم وتقديم الاستشارات الخاصة بذلك.

 ومما لا شك فيه أن توفير التمويل اللازم لتلك المشاريع من شأنه العمل على توفير عملات أجنبية والمساهمة في توسيع قاعدة المتعاملين مع المصارف وإحداث تغيير نوعي في القرار الائتماني للمصارف. ويمكن أن تكون مبادرة القمة الاقتصادية والاجتماعية العربية، التي انعقدت في الكويت خلال الفترة 19جانفي2009 ، بإنشاء حساب خاص من أجل توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل ودعم مشاريع القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية باب جديد لإزالة هذا العائق. وتقرر إسناد مهام إدارة هذا الحساب إلى الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. وقد اصدر مجلس محافظي الصندوق العربي قراراً بالموافقة على إنشاء الحساب الخاص وإدارته من قبل الصندوق العربي، واتخاذ الترتيبات اللازمة لإطلاقه.[[32]](#endnote-33)

 وبالإضافة إلى الصعوبات السابقة، التي تبرز تصنيف وظيفي، يمكن النظر أيضا في جملة من العوامل المحيطة والملازمة لهذه المشروعات والتي تساهم فرادى أو مجتمعة في إفشالها:[[33]](#endnote-34)

1. **ضعف قدرة ورغبة الشباب العاطلين عن العمل على المبادرة وإنشاء المشروعات**: إذ يفتقر معظم الشباب العاطلين عن العمل إلى العديد من المهارات الضرورية لنجاح مشروعات الأعمال من أهمها الفطنة في الأعمال والحس الاستثماري وروح المبادرة الفردية والمهارات الأساسية والحياتية الموجهة نحو الأسواق. وفي هذا الصدد يشير تقرير التنافسية العربية الأخير (2009) إلى أنه لا تزال هناك فجوة كبيرة بين الدول العربية ودول المقارنة. فيما يخص مؤشر رأس المال البشري. فقد ارتفعت هذه الفجوة من %37 إلى %40. إن هذا الأداء يصعب تقبله في ظل تأكيد كل الأدلة على محورية رأس المال البشري في التنافسية والتنمية، والذي بدونه لا يمكن بناء نظام اقتصادي قادر على تحقيق التنمية المنشودة.[[34]](#endnote-35)
2. **بيئة أعمال غير مناسبة**: لا توفر بيئة الأعمال العربية الدعم اللازم للقطاع الخاص، وأشارت العديد من التقارير إلى وقت الشركات الضائع بسبب البيروقراطية وطول الإجراءات الحكومية وتكاليف التأسيس المرتفعة، والأعباء والتكاليف الناجمة عن الحصول على الرخص وتخليص الجمارك، ونظام الضرائب المعقد، والقطاع المصرفي غير المتطور، والنفاذ غير الملائم للتمويل، وضعف البنية التحتية الداعمة للشركات.

 وتجدر الإشارة إلى أن معظم الدول العربية لم تسجل أداءاً جيداً في مؤشر "سهولة ممارسة أنشطة الأعمال " في عام 2006، وتراوح ترتيب الدول العربية التي توفرت عنها بيانات ما بين 52 إلى 165 من أصل 175 دولة، عدا السعودية والكويت وكان ترتيبهما 35 و 40 على التوالي. على عكس البيئة الداعمة لقطاع الأعمال في دبي وسهولة ممارسة أنشطة الأعمال فيها، حيث سجلت دبي الترتيب الخامس في العالم، وذلك بعد هونج كونج وسنغافورة وايسلاند والولايات المتحدة. في حين تعاني أغلب الدول العربية من تفشي ظاهرة البيروقراطية بشكل متعادل، حيث بلغت فجوة الدول العربية %57 مقارنة بمجموعة دول المقارنة. واستطاعت الإمارات تحسير هذه الهوة كلياً حيث حققت مستوى متساو مع دول المقارنة.[[35]](#endnote-36)

1. **التكلفة المرتفعة لبرامج التدريب الخاصة برفع روح المبادرة الفردية**: من أهم مقومات نجاح برامج التدريب الداعمة لروح المبادرة أن يتم تصميمها خصيصاً لتتناسب مع الاحتياجات التدريبية للفئة المستهدفة - أي حسب نوع المتدربين، وخلفياتهم الاجتماعية والثقافية وطبيعة وبيئة أعمالهم . على سبيل المثال، تختلف طبيعة البرامج (محتويات وأساليب التدريب) الهادفة لرفع روح المبادرة الفردية للشباب المتسربين من المدارس عن تلك المطلوبة للشباب المتعلّم أو للمرأة الفقيرة المعيلةً. ومن الجدير ذكره أنه نظراً لارتفاع تكلفة البرامج الخاصة ومحدودية الموارد المخصصة لهذا النوع من التدريب يغلب استخدام برامج تدريب عامة والتي لا تركز على الاحتياجات الفردية للفئات المختلفة مما يؤدي إلى انخفاض فعاليتها.
2. **عدم استمرارية البرامج في توفير الدعم الفني المكثف المطلوب:** تحرص معظم البرامج على أن يحصل أصحاب المشاريع الشباب على المساعدات المالية والتدريبية في بداية العمل . بيد أن القليل منها يتواصل مع المتدربين لاستمرارية حصولهم على الاستشارات والمعلومات اللازمة من أجل دوام مشاريعهم و توسيع رقعة أعمالهم. وبما أن هذه المشاريع لم تنشأ نتيجة تطور اقتصادي طبيعي في الدولة المعنية، وإنما أسست للاستفادة من الحوافز التي يوفرها النظام الاقتصادي من أجل زيادة التشغيل، يزيد احتمال فشلها عندما لا يستمر توفير الدعم أو يتوقف قبل أوانه.
3. **البرامج المُنحازة عن غير قصد**: يعاني العديد من برامج حفز التشغيل من ضعف التخطيط الذي يقلل من فرص وصولها بكفاءة إلى الفئات المستهدفة. وعلى سبيل المثال، تسعى برامج دعم المشروعات الصغيرة للوصول إلى الشباب المتعلمين والقادرين من الطبقة الفقيرة، فضلاً عن الشباب الذين يملكون خبرة في العمل الحر أو رأسمالاً ولو بسيطاً للبدء بالأعمال. ولكن غالباً ما يستفيد من هذه البرامج الفئات الأعلى تعليما والأكبر عمرا، في الوقت الذي يواجه فيه الشباب الأكثر ضعفاً مشاكل حقيقية في الوصول إلى هذه البرامج. كما أن معظم برامج حفز التشغيل تتركز في المدن و تهمل المناطق الريفية الفقيرة. وتنحاز برامج التشغيل بأشكال أخرى، فعلى سبيل المثال، أشار المسح الميداني الخاص بتقييم كفاءة البرامج الداعمة للمشروعات الصغيرة المولدة لفرص تشغيل، والذي قامت به الشركة الكويتية لتنمية المشاريع الصغيرة إلى أن معظم الفرص التي تولدت من مشاريعها كانت من نصيب الوافدين ( 7في المائة من الفرص للمواطنين) ويعزى ذلك لضعف التخطيط.

 ويعاني برنامج تنمية الصحراء في مصر من مشاكل مشابهة، ويقوم البرنامج على أساس مزارع صغيرة كان من شأنها أن تزيد من فرص التشغيل، إلا أنه تبين أن المشروعات الصغيرة مكلفة وتشكل عبئاً على الدولة، ولذا تنازل البرنامج عن غرضه الرئيسي وتحول إلى دعم المشاريع الزراعية الكبيرة لأنها تشكل عبئاً أقل (وذلك لأن القطاع الخاص يتحمل معظم التكاليف)، على الرغم من أنها تولد فرص عمل أقل لكونها كثيفة رأس المال. وتعاني العديد من آليات التشغيل العربية من مشاكل مشابهة، ومثال ذلك برنامج الإعفاءات الضريبية التي يقدّمها مجلس الاستثمار الأردني في سبيل جذب الاستثمارات في قطاع الأعمال .والمعروف أن نظام الإعفاءات الحالي قد منح حوافز ضريبية مرتفعة للشركات الكبيرة أكثر منها للشركات الصغيرة، على عكس ما كان متوقعاً وخلافا للهدف الرئيسي للبرنامج.

1. **حقائق وأرقام تبعث على الأمل**

 إن المشاريع الصغيرة والمتوسطة لها أهمية كبيرة من خلال تشغيل الشباب المؤهل والعاطل عن العمل إضافة إلى دعم النمو الاقتصادي في البلد، كما تنبع أهميتها في تعزيز وتعميق أثر القطاع الخاص في الاقتصاد، وحشد الجهود لتعميق فكر العمل الحر ودعم المبادرات لتأسيس المشروعات الإنتاجية ونشر هذه الثقافة في المجتمع، ودعم المبادرات الفردية وتعزيز جهود اعتماد الشباب على الذات كشرط لرفع كفاءة سوق العمل.

 وتمثل المشاريع المتوسطة والصغيرة الحجم أكثر من 90% من إجمالي المؤسسات العاملة في الدول العربية، حيث توظف حوالي 60% من القوى العاملة وتشارك بما نسبته 50% من الناتج المحلي الإجمالي، وتعد هذه من القوى المحركة لنمو الاقتصاد المحلي من خلال توفير فرص العمل، وفرص الاستثمار والصادرات.[[36]](#endnote-37)وقدأعلن المدير العام لمنظمة العمل العربية أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي قاطرة التنمية خلال الفترة المقبلة مشيرا إلى أن الوطن العربي يوجد به حوالي 12 مليون مؤسسة صغيرة يعمل بها حوالي 30 مليون شخص.[[37]](#endnote-38)

 ويشار إلى أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الدول المتقدمة يشارك بما نسبته (70-80%) من الناتج الإجمالي، وهذه المؤشرات تتطلب ضرورة إعطاء هذا القطاع في الدول العربية أهمية كبرى ليكون محركا لقوى الاقتصاد وتوظيف العدد الأكبر من المواطنين. وتشير بعض الحقائق إلى أن:[[38]](#endnote-39)

* الولايات المتحدة الأمريكية اعتمدت خطة قصيرة الأمد في الفترة من 1992 إلى 1998 لحل مشكلة البطالة بالتركيز عل توفير ودعم المشروعات الصغيرة (الصناعات الصغيرة والمتوسطة )، فكان من نتيجة ذلك توفير أكثر من 15 مليون فرصة عمل في تلك الفترة، مما خفف من حدة البطالة وآثارها السيئة، وأصبحت تلك المشاريع الصغيرة القائمة اليوم تستوعب أكثر من 10% من قوة العمل الأمريكية.[[39]](#endnote-40)
* مشاريع كل من الصناعات الصغيرة والمتوسطة حاليا بدول الاتحاد الأوربي مجتمعة تشكل حوالي أكثر من 75% من كعكة سوق العمل.
* لمعالجة مشكلة البطالة بحلول إبتكارية توجهت كل من اليابان والصين وايطاليا منذ فترة ليست بالطويلة صوب المشروعات الفردية الصغيرة (1-5 أفراد) والمتوسطة (5-50 فردا)، ذات المنتجات المطلوبة والبسيطة والغير معقدة تكنولوجيا  والتي لا تحتاج لرؤوس أموال كبيرة أو ضخمة، ولا تحتاج لنظام إداري ومحاسبي كبير أو معقد ويمكن تأسيسها برأس مال قليل،  مثل: صناعات الملابس والأثاث والمنتجات الجلدية والسجاد والنجف وقطع الغيار وكاميرات التصوير البسيطة، والنظارات وأدوات التجميل ولعب الأطفال ...الخ. وبالطبع يدعم ذلك حزمة من القوانين والحماية والتسهيلات، البنكية والإدارية والضرائبية، كل ذلك أدى إلى بناء نهضة اقتصادية لهذه البلدان وهو ما نراه اليوم، وهو أيضا الأمر الذي لا يصدق حينما نقول أن الصناعات الصغيرة اليابانية أصبحت  تستوعب الآن حوالي 84% من  مجمل العمالة  الصناعية وهي تساهم بحوالي 52% من إجمالي قيمة الإنتاج الصناعي الياباني كما أصبح في إيطاليا أكثر من 2 مليون و300 ألف مشروع فردي صغير.

**الخاتمة:**

 إن من سمات المشاريع الصغيرة والمتوسطة توفير فرص وظيفية للشباب مما يساهم في دفع عجلة الحياة الاجتماعية إلى الأمام، إذ أن كل فرد من أفراد المجتمع الإنساني عندما يعمل يشعر أنه عضو فعال في المجتمع، وأنه مساهم في التنمية الاجتماعية، وبالتالي يهمه الحفاظ على البيئة الاجتماعية، وعلى الأمن الاجتماعي، باعتباره الضمان للحياة الاجتماعية السعيدة.

 وفي ضوء ما أسفر عنه هذا البحث من تحليل لواقع سوق العمل العربية وأهم التحديات التي تواجهها مع الوقوف على أسباب تنامي ظاهرة البطالة التي تعتبر معدلاتها الأسوأ بين جميع دول العالم، وبالنظر للأهمية الاقتصادية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بوصفها آلية العصر في الحد من البطالة ومختلف الآثار الاجتماعية والنفسية والاقتصادية الناجمة عنها، فإنه تم طرح هذه الآلية لما تتمتع به من مزايا في مجال الإنتاج والخدمات التي تحتم ضرورة وجودها بجانب المشاريع الكبيرة. ولذلك أصبح من الضروري العمل على زيادة فاعلية هذه المشاريع في البلدان العربية وتذليل كافة الصعوبات التي تواجهها لزيادة دورها في عملية التشغيل بصفة خاصة وفي عملية التنمية الاقتصادية بصفة عامة.

 مما سبق يمكن تقديم مجموعة من التوصيات التي قد تسهم في تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المساهمة بحل لأزمة البطالة في الدول العربية، نذكر منها:

* + - * + زيادة الوعي بأهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتوضيح دورها في التنمية الاقتصادية.
				+ زيادة اهتمام البنوك التجارية بالمتطلبات التمويلية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ووضع خطط تمويلية لها.
				+ دعوة المصارف التجارية الإسلامية لتمويل رأس المال العامل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة كبديل تمويلي متوافق مع الشريعة الإسلامية، وذلك من خلال اعتمادات المرابحة أو المشاركة.
				+ إزالة عوائق السياسات التنظيمية والسياسات الحكومية للنظام المصرفي، التي هي من أهم العناصر الأساسية لإنجاح عمليات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المصارف التجارية.
				+ إجراء مسح دوري لهذه المشاريع لتجميع الإحصاءات الخاصة بها في مجالات الإنتاج والقوى العاملة ورأس المال وغيرها بهدف مساعدة الجهات المسؤولة في اتخاذ القرار المناسب لتطوير هذه المشاريع وتشخيص احتياجاتها التمويلية المختلفة.
				+ تأسيس قاعدة بيانات متخصصة بشروط وتفاصيل أنظمة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
				+ تفعيل دور الاتحاد العربي للمشروعات الصغيرة لتنمية تلك المشروعات في الدول العربية من خلال إنشاء بنوك معلومات عنها، وتيسير التكامل والترابط فيما بينها، بوصفها مدخلا للتكامل والتعاون الاقتصادي العربي.
				+ توفير البيئة التنظيمية المحفزة على اتساع آفاق المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية من خلال تبسيط وتجانس الإجراءات اللازمة لإقامة تلك المشروعات.
				+ تحقيق الشراكة بين جهود البلدان العربية على المستوى الحكومي من جهة والمؤسسات الأهلية من جهة أخرى في مجال تعبئة وتوظيف الموارد التمويلية اللازمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، وتسويق منتجاتها.

**الهوامش والإحالات:**

1. **World Development Report (2009)**, The World Bank, Washington, D.C [↑](#endnote-ref-2)
2. **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، صندوق النقد العربي، 2010، ص.35. [↑](#endnote-ref-3)
3. حسين عبد المطلب الأسرج، **"الاستثمارات العربية البينية وإشكالية البطالة في الدول العربية**"، (2-15-2011). عن موقع

 <http://www.swmsa.net/articles.php?action=show&id=1929> [↑](#endnote-ref-4)
4. التقرير الاقتصادي العربي الموحد...، المرجع السابق، ص.13. [↑](#endnote-ref-5)
5. **التقرير العربي الثاني حول التشغيل والبطالة في الدول العربية (قضايا ملحة)،** منظمة العمل العربية، 2010، ص. 78. [↑](#endnote-ref-6)
6. **التقرير العربي الأول حول التشغيل والبطالة في الدول العربية (نحو سياسات وآليات فاعلة)،** منظمة العمل العربية، 2008. ص.14. [↑](#endnote-ref-7)
7. " لقمان: نسبة البطالة تتعدى 18 % من سكان العالم العربي"، **مجلة أموال الغد،** (18- 1-2011)، عن موقع <http://www.amwalalghad.com/index.php>

و أيضا "ورقة عمل حول تشغيل الشباب العربي في زمن الأزمة"، **المنتدى العربي للتشغيل،** منظمة العمل العربية، بيروت- لبنان، (19-21\10\2009)، ص . 16، عن موقع

 [www.shebacss.com/docs/soyoasr](http://www.shebacss.com/docs/soyoasr) [↑](#endnote-ref-8)
8. تذكر منظمة العمل العربية أن %55 من العاطلين في الدول العربية، هم من الشباب، وتصل النسبة في بعض الدول العربية إلى 66. % [↑](#endnote-ref-9)
9. التقرير العربي الأول لمنظمة العمل العربية، المرجع السابق. [↑](#endnote-ref-10)
10. **مركز أنباء الأمم المتحدة،** 25-1-2011، عن موقع <http://www.un.org/arabic/news/fullstorynews.asp?newsID=14341> [↑](#endnote-ref-11)
11. محمد شريف، "**بطالة الشباب تسجل أرقاما قياسية في العالم"**، منظمة العمل الدولية، (أوت 2010)، عن موقع

<http://www.swissinfo.ch/ara/detail/content.html?cid=22479964> [↑](#endnote-ref-12)
12. <http://knol.google.com> [↑](#endnote-ref-13)
13. حسين عبد المطلب الأسرج، **"المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل فى الدول العربية"،** عن موقع

[www.arabic.microfinancegateway.org/redirect.php](http://www.arabic.microfinancegateway.org/redirect.php) [↑](#endnote-ref-14)
14. أحمد مخيمر، "**تحديات التشغيل والبطالة في الدول العربية**"، (6 سبتمبر 2008)، عن موقع <http://ahmedmokhmer.maktoobblog.com> [↑](#endnote-ref-15)
15. http://knol.google.com/k [↑](#endnote-ref-16)
16. Ibid. [↑](#endnote-ref-17)
17. التقرير العربي الثاني لمنظمة العمل العربية، المرجع السابق، ص. 81. [↑](#endnote-ref-18)
18. التقرير العربي الأول لمنظمة العمل العربية، المرجع السابق، ص ص.38-40 [↑](#endnote-ref-19)
19. سناء حشيش، "العمالة الأجنبية تنافس العاطلين"، **مجلة الوفد** ، (13 - 12 - 2010)، عن موقع <http://www.new.alwafd.org> [↑](#endnote-ref-20)
20. نفس المرجع. [↑](#endnote-ref-21)
21. نفس المرجع. [↑](#endnote-ref-22)
22. حسين عبد المطلب الأسرج، المشروعات...، المرجع السابق. [↑](#endnote-ref-23)
23. نفس المرجع. راجع أيضا موجز التقرير العربى الأول لمنظمة العمل العربية، المرجع السابق، ص. 63 .  [↑](#endnote-ref-24)
24. بوهنة علي، بلحاج فراجي، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل تدعيم قدراتها التنافسية"، **الملتقى الوطني حول "إدارة الجودة الشاملة وتنمية أداء المؤسسة**"، جامعة سعيدة، (13و 14 ديسمبر 2010). [↑](#endnote-ref-25)
25. فاطمة أحمد حسن عاشور، "جدوى تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المصارف التجارية"، **صحيفة الوسط البحرينية**، العدد 2439، ( 11 مايو 2009)، عن موقع

<http://www.alwasatnews.com/2439/news/read/172213/1.html> [↑](#endnote-ref-26)
26. نفس المرجع. [↑](#endnote-ref-27)
27. جمال الدين سلامة، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حدة البطالة بالجزائر"، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة المدية، العدد 41، (ربيع 2009)، ص ص6-8. [↑](#endnote-ref-28)
28. فاطمة أحمد حسن عاشور، المرجع السابق. [↑](#endnote-ref-29)
29. أشرف محمد دوابة، "إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، **مجلة البحوث الإدارية**، مركز الاستشارات والبحوث والتطوير، القاهرة، العدد الرابع، (أكتوبر 2006)، ص.19. [↑](#endnote-ref-30)
30. نفس المرجع، ص ص.19-24. [↑](#endnote-ref-31)
31. فاطمة أحمد حسن عاشور، المرجع السابق. [↑](#endnote-ref-32)
32. **الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي**، 2009، عن موقع [www.arabfund.org/Data/site1/pdf/Arabic/SpecialAccount.pdf](http://www.arabfund.org/Data/site1/pdf/Arabic/SpecialAccount.pdf) [↑](#endnote-ref-33)
33. **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، صندوق النقد العربى، 2007،ص ص 207-209. [↑](#endnote-ref-34)
34. **تقرير التنافسية العربية،** المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2009، ص.48 [↑](#endnote-ref-35)
35. نفس المرجع، ص.38. [↑](#endnote-ref-36)
36. أحمد مخيمر، المرجع السابق. [↑](#endnote-ref-37)
37. محمد عبد الجواد، "لقمان فى مؤتمر صحفى: المشروعات الصغيرة والمتوسطة قاطرة قطاع التوظيف فى البلاد العربية"، **جريدة الشرق القطرية**، 12-5-2011، عن موقع

<http://www.al-sharq.com/articles/print.php?id=242242ا> [↑](#endnote-ref-38)
38. http://knol.google.com [↑](#endnote-ref-39)
39. الوطن العربي بأكمله يحتاج لـ 4-6 مليون فرصة عمل سنويا ....!!! - فقط للمقارنة.

**المراجع:**

	1. أحمد مخيمر، "**تحديات التشغيل والبطالة في الدول العربية**". موقع <http://ahmedmokhmer.maktoobblog.com>
	2. حسين عبد المطلب الأسرج، **"الاستثمارات العربية البينية وإشكالية البطالة في الدول العربية**"، (2-15-2011). <http://www.swmsa.net/articles.php?action=show&id=1929>
	3. حسين عبد المطلب الأسرج، **"المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل فى الدول العربية".**[www.arabic.microfinancegateway.org/redirect.php](http://www.arabic.microfinancegateway.org/redirect.php)
	4. محمد شريف، "**بطالة الشباب تسجل أرقاما قياسية في العالم"**، منظمة العمل الدولية، (أوت 2010).
	5. سناء حشيش، "العمالة الأجنبية تنافس العاطلين"، **مجلة الوفد** ، (13 - 12 - 2010).
	6. بوهنة علي، بلحاج فراجي، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل تدعيم قدراتها التنافسية"، **الملتقى الوطني حول "إدارة الجودة الشاملة وتنمية أداء المؤسسة**"، جامعة سعيدة- الجزائر، (13و 14 ديسمبر 2010).
	7. فاطمة أحمد حسن عاشور، "جدوى تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المصارف التجارية"، **صحيفة الوسط البحرينية**، العدد 2439، ( 11 مايو 2009)،
	8. جمال الدين سلامة، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حدة البطالة بالجزائر"، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة المدية (الجزائر)، العدد 41، (ربيع 2009).
	9. أشرف محمد دوابة، "إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، **مجلة البحوث الإدارية**، مركز الاستشارات والبحوث والتطوير، القاهرة، العدد الرابع، (أكتوبر 2006)،
	10. محمد عبد الجواد، "لقمان فى مؤتمر صحفى: المشروعات الصغيرة والمتوسطة قاطرة قطاع التوظيف فى البلاد العربية"، **جريدة الشرق القطرية**، 12-5-2011**.**
	11. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربى، 2007.
	12. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2010.
	13. التقرير العربي الأول حول التشغيل والبطالة في الدول العربية (نحو سياسات وآليات فاعلة)، منظمة العمل العربية، 2008.
	14. التقرير العربي الثاني حول التشغيل والبطالة في الدول العربية (قضايا ملحة)، منظمة العمل العربية، 2010،
	15. تقرير التنافسية العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2009.
	16. الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، 2009،
	17. مجلة أموال الغد، لقمان: نسبة البطالة تتعدى 18 % من سكان العالم العربي"، (18- 1-2011).
	18. مركز أنباء الأمم المتحدة، 25-1-2011،
	19. المنتدى العربي للتشغيل، "ورقة عمل حول تشغيل الشباب العربي في زمن الأزمة"، منظمة العمل العربية، بيروت- لبنان، (19-21\10\2009).
	20. <http://knol.google.com>
	21. **World Development Report (2009)**, The World Bank, Washington, D.C [↑](#endnote-ref-40)